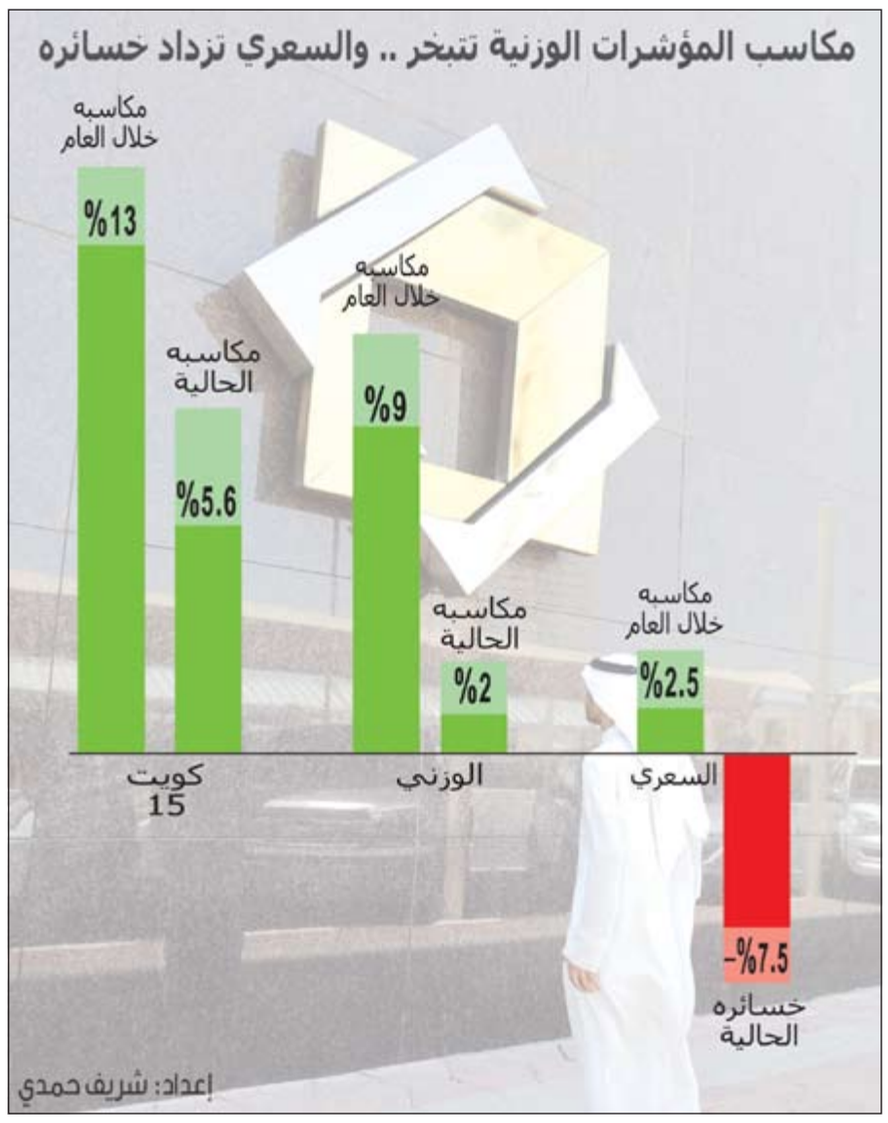

نمو أرباح متواضع.. مخصصات ضخمة..لا سيولة

تعددت الأسباب.. والبورصة تتهاوى

شريف حمدي

استمر هبوط مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي بشكل جماعي جراء استمرار عدة عوامل سلبية داخلية وخارجية تدفع في الاتجاه الهابط للبورصة. ومن المؤشرات اللافتة الأسبوع الماضي ان السيولة سجلت تراجعا ملحوظا، حيث بلغ متوسط التداول اليومي 16.6 مليون دينار، مقارنة مع نحو 20 مليون دينار في الأسبوع الذي سبقه، كما سجلت السيولة أدنى مستوى لها في 4 أشهر ببلوغها 11.4 مليون دينار خلال تعاملات الأسبوع، ما يشير على ضعف الثقة بالسوق.

وأبرز العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن سردها كالتالي:

النفط بدأ يُفقد المؤشرات الوزنية مكاسبها السنوية

مطلوب مخصصات تفوق 500 مليون دينار من البنوك نهاية 2014.. ألا يؤشر ذلك إلى عمق الأزمة؟

كثير من الشركات باعت أصولها لتسوية ديونها.. وعادت إلى نقطة الصفر.. فأي مستقبل ينتظرها؟

69 شركة تتداول أسهمها دون قيمتها الاسمية.. والسوق تعاقبها لسبب ما

● وجود عوامل داخل الشركات في البورصة نفسها، حيث تكشف نتائج البنوك عن عمق الأزمة في السوق المحلية، فمثلا رغم نمو أرباح البنوك الكويتية في الـ 9 أشهر الأولى من 2014 بنسبة تصل إلى 19٪ إلا ان معظم النمو جاء بفضل تخفيض المخصصات بنسبة 22٪ لتصل إلى 386 مليون دينار مقارنة مع 499 مليون دينار في ذات الفترة من 2013. وحسب تقرير سابق نشرته «الأنباء» في عددها الاحد الماضي، فإن التوقعات تشير إلى ان المطلوب احتجازه كمخصصات لنهاية العام الحالي قد يصل إلى 515 مليون دينار، وهو ما يشير إلى وجود ديون متعثرة إضافة الى أمور أخرى يراها البنك المركزي ويطلب على اثرها هذه المخصصات الضخمة بعد مرور 6 أعوام على الأزمة المالية.

● نمو بطيء للأرباح التي حققتها الشركات المدرجة في البورصة الكويتية والتي بلغت 2,5٪ في التسعة أشهر الأولى من 2014، حيث لم يكن لهذه الأرباح دور في دفع السوق للارتفاع أو التماسك عن المستويات الحالية، فمؤشرات السوق الثلاث تواصل النزيف حتى في ظل الكشف عن النتائج المالية، على عكس ما كان يحدث في الفترات المالية السابقة، فمؤشر كويت 15 يواصل خسارة مكاسبه التي حققها منذ بداية العام والتي بلغت مع نهاية الأسبوع الماضي 5,6٪ بعد أن كانت تجاوزت 13٪ خلال العام الحالي، كما تقلصت مكاسب المؤشر الوزني إلى 2,1٪ بعد أن كانت أكثر من 9٪، فيما تعمقت خسارة المؤشر السعري لتصل إلى 7,5٪.

● ليس النمو المتواضع لأرباح الشركات هو المؤثر السلبي الوحيد فقط، بل ان أرباحا مهمة خصوصا في قطاع الاستثمار، الأعلى نموا في الأرباح، ناتجة عن تسويات مع بنوك وجهات دائنة، أي أنها أرباح استثنائية. والتساؤل هنا ماذا تبقى لهذه الشركات بعد أن باعت أغلى أو ربما كل ما تملك من أصول لتسوية ديونها، وهل يمكنها العودة للمنافسة من جديد وبأي نموذج عمل؟

● منذ إعلان الهيئة العامة للاستثمار عن بيع حصصها في عدد من الشركات التي تملكها وخاصة في «زين» و«بيتك» و«الكويتية للاستثمار»، وهناك تفاعل سلبي من السوق مع هذه التصريحات، خصوصا بعد أن أجلت الهيئة بيع أسهمها في «زين» و«بيتك» إلى أجل غير واضح، وحصرت البيع في «الكويتية للاستثمار» التي تبدو في طريقها للتخلي عن افضل أصولها في ارض المعارض.

● تعويل السوق على سرعة إنجاز اكبر صفقة في قطاع الأغذية في المنطقة، حيث رجح كثيرون إتمام صفقة بيع حصة مجموعة «الخير» في شركة «أمريكانا» لكن إفصاح «الخير» بأن الصفقة قد تحتاج وقتا، أعاد حسابات كثيرين من الذين توقعوا أن يكون إتمامها سريعا بحيث يعود عائدها الايجابي على السوق والبنوك والشركات القيادية.

● وجود 10 شركات تزيد خسائرها التراكمية عن 50٪ من رأس المال، وهو أمر يثير مخاوف شريحة من المتعاملين ويحد من النشاط المضاربي بالسوق، إذ ان هناك أمورا مخفية، خصوصا ان هناك 69 شركة مدرجة تتداول أسهمها دون القيمة الاسمية، فمازالت السوق تعاقب سعرها أي انها تخبئ أمورا كثيرة.

● انعكست التصريحات الخاصة بتقديم مقترحات تعديلات على قانون هيئة أسواق المال خلال شهرين بشكل سلبي على مجمل أداء السوق الذي يعول على هذه التعديلات كمحفز إيجابي لعودة النشاط من جديد.

● أما أبرز العوامل الخارجية، فهي تراجع أسعار النفط في السوق العالمي وخاصة النفط الكويتي الذي تدنى إلى أقل مستوى في 4 سنوات ببلوغه 71 دولارا للبرميل خلال الأسبوع الماضي، فانخفاض أسعار النفط يلقي بظلاله الثقيلة على البورصة الكويتية.

وكانت «الانباء» عرضت تقريرا الأسبوع الماضي يظهر كيف تتبخر مكاسب المؤشرات الوزنية منذ بداية السنة بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط، أضف الى ذلك ما تشهده الاقتصادات من ضعف، خصوصا في منطقة اليورو، ويعول الآن على اجتماع أوبيك في 27 الجاري لمعرفة كيف ستكون أوضاع أسعار النفط لما تبقى من العام.

بالتعاون مع "جي بي مورغان" ويضم بنوكا عالمية وإقليمية وكويتية

«الوطني» يقود تحالفاً مصرفياً لترتيب قرض مجمع بقيمة مليار دولار لصالح «كوفبك»

قاد بنك الكويت الوطني بالتعاون مع بنك جي بي مورغان ليميتد، تحالفا مصرفيا (كونسورتيوم) يضم مجموعة من البنوك العالمية والإقليمية والكويتية لترتيب قرض مجمع بقيمة مليار دولار ولأجل 5 سنوات لصالح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك)، وذلك لغرض تمويل الخطط التوسعية للشركة عالميا.

وقام بنك الكويت الوطني وجي بي مورغان بتنسيق وترتيب القرض، كما قام البنك بدور وكيل للقرض.

وإلى جانب بنك الكويت الوطني وجي بي مورغان، ضم الكونسورتيوم كلا من بنك طوكيو - ميتسوبيشي يو أف جي المحدود، وبنك أتش أس بي سي، وذي رويال بنك أوف سكوتلند بي ال سي كمديرين للسجلات ومنظمين رئيسيين لترتيب التمويل.

كما ساهمت في القرض المجمع مجموعة من البنوك الكويتية والإقليمية والعالمية ضمت كلا من مجموعة البنك الأهلي المتحد، مجموعة أستراليا ونيوزيلاندا المصرفية، باركليز بي ال سي - البحرين، بنك برقان، سيتي بنك - الكويت، البنك التجاري الكويتي، بنك الدوحة، بنك الخليج، ميزوهو بنك ليميتد، ناتكسيس، بنك أبوظبي الوطني - فرع الكويت، بنك قطر الوطني، مجموعة سامبا المالية، سوسيتيه جنرال، سوميتومو ميتسوي أوروبا ليميتد، بنك الاتحاد الوطني، بنك سكوتشيا اوروبا بي ال سي، بنك البحرين والكويت، وبنك البحرين الوطني.

البحر: اختيار البنك الوطني مجددًا لقيادة «الكونسورتيوم» يؤكد مكانته الرائدة وقدرته وخبرته الطويلة في ترتيب التمويلات الضخمة

القرض يعكس العلاقة التاريخية التي تجمع البنك مع القطاع النفطي كشريك مصرفي أول لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة لأكثر من 4 عقود

شيخة البحر

ويعتبر هذا القرض هو الثاني الذي يقوم بنك الكويت الوطني بترتيبه بالتعاون مع جي بي مورغان على رأس مجموعة من البنوك العالمية والإقليمية والكويتية لصالح شركة كوفبك، حيث قام البنك خلال النصف الثاني من العام الماضي بقيادة كونسورتيوم مصرفي لترتيب قرض بقيمة مليار دولار أيضا لصالح الشركة.

وقبلها في العام 2008، قام البنك الوطني كذلك بلعب دور أساسي في ترتيب قرض مجمع لصالح الشركة بقيمة 320 مليون دولار ولأجل 5 سنوات.

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني في الكويت شيخة خالد البحر إن اختيار بنك الكويت الوطني مجددا لقيادة هذا التحالف المصرفي العالمي لترتيب قرض جديد لصالح شركة كوفبك، يؤكد مكانته الرائدة على الساحة المصرفية محليا إقليميا وعالميا، ويعكس قدرته وخبرته الطويلة في ترتيب القروض والتمويلات الضخمة، إلى جانب السمعة الممتازة التي يتمتع بها بين كبرى المؤسسات والبنوك العالمية.

وأكدت البحر أن هذا القرض يعكس كذلك عمق العلاقة التي تجمع «الوطني» مع شركة كوفبك، والدور الريادي والتاريخي للبنك في دعم القطاع النفطي الكويتي كشريك مصرفي أول لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة. وتمتد هذه الشراكة التي نفخر بها بين بنك الكويت الوطني وشركات القطاع النفطي في الكويت إلى أكثر من 4 عقود، كان البنك دوما خلالها مشاركا ومساهما رئيسيا في خططها التطويرية والتوسعية.

ونحن سعداء بان نضع إمكاناتنا وجهودنا المشتركة لتمويل الخطط التوسعية لشركة كوفبك، كما نشكر جميع البنوك المشاركة في الكونسورتيوم.

ويحتفظ البنك الوطني بأعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، وذلك بفضل متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة التاسعة على التوالي. وقد تأسس بنك الكويت الوطني في العام 1952 كأول بنك وطني وشركة مساهمة في منطقة الخليج. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية حول العالم تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

أقل من 15 شركة استجابت لإنذارات الوزارة والنيابة تتولى تبليغ الشركات غير المستدل على عناوينها

«التجارة» تدرس عودة 400 شركة مشطوبة منذ 3 سنوات

عاطف رمضان

تدرس وزارة التجارة والصناعة حاليا إمكانية إعادة الشركات المشطوبة من سجلات الوزارة بقرار وزاري منذ 3 سنوات تقريبا وعددها اكثر من 400 شركة، خاصة ان بعض هذه الشركات عدلت من أوضاعها.

وتدرس الوزارة ايضا أوضاع الشركات المنتهية تراخيصها والرأي القانوني تجاهها وإمكانية إيجاد حلول لها لعودتها مجددا، حيث منحتها الوزارة فترة لتعديل أوضاعها وانقضت هذه الفترة خلال أكتوبر الماضي.

وقال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ «الأنباء» انه لم تستجب لإنذارات الوزارة سوى 15 شركة تقريبا، وأن الوزارة شكلت لجنة مؤخرا لدراسة ردود هذه الشركات.

وعن الشركات التي لم يستدل على عناوينها لتسليمها إنذارات الوزارة لتخلفها عن تقديم بياناتها وتحديد مواعيد لعقد عمومياتها ويزيد عددها على 550 شركة، قال مسؤول الوزارة إن النيابة ستتولى إبلاغ هذه الشركات بالإنذارات الموجهة إليها من الوزارة وفقا لقانون المرافعات في حال عدم الاستدلال على العنوان.

«التجارة» تشكل فريق عمل لإنجاز عقود التموين خلال أيام

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» ان لجنة الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة في وزارة التجارة والصناعة تطرقت خلال اجتماعها الخميس الماضي برئاسة وكيل الوزارة عبدالعزيز الخالدي إلى رسوم دمغ الذهب التي شدد ديوان المحاسبة على مراجعتها ورفعها بما يتناسب مع التطورات التي شهدتها صناعة الذهب خلال الفترة الماضية خاصة أن رسوم دمغ الذهب لم تتغير منذ الستينيات. وأقرت اللجنة تشكيل فريق عمل لإعداد العقود الخاصة بمواد التموين والتي بصدد التوقيع عليها بالشكل النهائي خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكانت الوزارة انتهت من إعداد عقود مواد التموين التي تشكل قيمتها غالبية ميزانية الدعم المقدم من الدولة للمواد الغذائية والإنشائية، حيث كانت هناك ملاحظات من قبل ديوان المحاسبة بوجود مخالفات متكررة على الوزارة فيما يخص طريقة التعاقد لتوفير هذه المواد المدعومة.

لجنة المنشآت الفندقية توافق لشركة محلية على إنشاء فندق 5 نجوم

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» أن اللجنة الفنية لتصنيف المنشآت الفندقية والمنتجعات وافقت خلال اجتماعها الأسبوع الماضي برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي على طلب لإحدى الشركات المحلية لإنشاء فندق بدرجة 5 نجوم. ووافقت اللجنة على تصنيف فندق بريزدنت إن مايوت الكويت بدرجة 3 نجوم، ورفضت اللجنة 3 طلبات لإنشاء فنادق جديدة في الكويت بسبب عدم استكمال أوراقهم. وقامت اللجنة الفنية لتصنيف المنشآت الفندقية والمنتجعات المنبثقة من اللجنة الدائمة لتصنيف الفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات بزيارة ميدانية خلال الفترة الأخيرة لتحديد تصنيف بعض هذه المنشآت. وكان قد صادف اللجنة بعض العراقيل خلال اختيار المنشآت الفندقية التي تتم زيارتها وذلك بسبب أن بعض الفنادق والشقق الفندقية لم تستكمل جميع مرافقها الداخلية وأنها غير مستعدة للتصنيف في الوقت الحالي.

«سوق المقاصيص».. فسحة منزوية للكويتيين

كونا : «سوق المقاصيص».. لمن لا يعرفه هو السوق الذي تباع به البضائع الشخصية سواء الجديدة أوم المستعملة بأسعار تقل عن تلك المتداولة في الاسواق إذ تباع في مكان عام خارج أبنية الاسواق ليكون أشبه بفسحة منزوية للمتسوقين والباعة في إحدى زوايا سوق مدينة الكويت.

وترجع تسمية «المقاصيص» الى حالة من كانت تنعدم لديه الموارد المالية قديما حيث يلجأ الى بيع بعض مقتنياته وحاجياته الشخصية في هذا السوق فيقال للشخص البائع (مقصص) نظرا الى حالته المادية الصعبة ومن ذلك يستفيد المتسوق بالحصول على بضائع بأسعار زهيدة.